

مسودة القرار الصادر في الدعوى رقم ٦٥ لسنة ٢٠١٦  
بجلسة ٢٠١٧/٢/٢٦

برئاسة السيد الدكتور / حسام الدين حمدي عبد العال حريره  
وعضوية السيد الدكتور / محمد السيد شحاتة العبد  
وعضوية السيد المستشار / مصطفى عبد الله عامر .  
المقامة من  
نقابة صيداللة القاهرة.

ضد

الصيدلى / سامح رشدي السيد اساعنا (صاحب سلسلة صيدليات رشدي) ومعه الصيداللة

١- محمد نبيله ابراهيم يوسف ٢- عمرو محمد سمعان ٣- احمد مسر - ابر الخويج ٤- الله عزنا سلطان ٥- محمد حيد ب - شريز  
٦- احمد ادريس على محفوظ ٧- مروان محمد محسن حسنى امام ٨- محمد عابدين محمد احمد ٩- السعيد محمد السعيد مطاوع  
١٠- ايناس ابراهيم فايق ١١- سمر هاشم حامد ١٢- نفين توفيق عبد الخالق ١٣- سامح محمد علوان مسلم .

الإجراءات :

بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٩ وافق مجلس نقابة صيداللة القاهرة على إحالة الصيداللة المذكورين أعلاه إلى هذه الهيئة لمسائلهم فيما هو منسوب إليهم من قيام الاول باستعارة اسماء الصيداللة المذكورين لتمكينه من فتح أكثر من صيدلية وقيام باقى الصيداللة ببيع اسمها التجاري لصاحب سلسلة صيدليات رشدي بتشغيل الصيدليات الخاصة بهم بالمخالفة لقانون مزاوله مهنة الصيدلة وبالمخالفة لأداء المهنة .

وإذ وردت الأوراق لسكرتارية هذه الهيئة وقيدت دعوى برقمها المذكور عاليه .  
وقد تدولت الدعوى أمام هذه الهيئة على النحو المبين بمحاضر الجلسات ، وبجلسة ٢٠١٦/١/٢٩ قررت هيئة التأديب إصدار القرار بجلسة ٢٠١٧/٢/٢٦ وفيها صدر القرار وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه ومنطوقه عند النطق به .

"قرار الهيئة"

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات والمداوله .

ومن حيث أن نقابة صيداللة القاهرة تطلب مساءلة المحالين تأديبيا عما هو منسوب إليهم على النحو السالف ذكره .  
ومن حيث أن الدعوى قد استوفت سائر أوضاعها الشكلية والإجرائية فإنها تغدو مقبولة شكلا .

ومن حيث أن المادة رقم " الأولى " من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاوله مهنة الصيدلة تنص على أن :-  
لا يجوز لأحد أن يزاول مهنة الصيدلة بأية صفة كانت إلا إذا كان مصريا أو كان من بلد تجيز قوانينه للمصريين مزاوله الصيدلة به وكان اسمه مقيدا بسجل الصيداللة بوزارة الصحة العمومية وفي جدول نقابة الصيداللة .  
ويعتبر مزاوله مهنة الصيدلة فى حكم هذا القانون تجهيز أو تركيب أو تجزئة أى دواء أو عقار أو نبات طبي أو مادة ص تستعمل من الباطن أو الظاهر أو بطريق الحقن لوقاية الإنسان أو الحيوان من الأمراض أو علاجه منها أو توصف بأن لها المزايا"

وتنص المادة " ١٧ " من ذات القانون على أن :-

( يجب أن يكتب اسم المؤسسة الصيدلية واسم صاحبها ومديرها على واجهة المؤسسة بحروف ظاهرة باللغة العربية )

وتنص المادة " ١٩ " من ذات القانون - المعدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٧ - على أن :-

( يدير كل مؤسسة صيدلية صيدلى مسنى على تخرجه سنة على الأقل أمضاها فى مزاوله المهنة فى مؤسسة صيدلية حكو أهلية ..... وليس لمدير المؤسسة الصيدلية أن يدير أكثر من مؤسسة واحدة ) .

وتنص المادة رقم " ٢٠ " من ذات القانون على أن :-

( يجوز لمدير المؤسسة الصيدلية أن يستعين فى عمه وتحت مسنوليته بمساعد صيدلى ويكون لمساعد الصيدلى أن يدير النيابة عن مديرها إذا لم يكن بها صيدلى آخر وذلك فى حالة غياب المدير عنها ..... )

وتنص المادة رقم " ٢٢ " من ذات القانون على أن :-

( مدير المؤسسة الصيدلية مشنول عن مستخدمى المؤسسة من غير الصيداللة فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون )

وتنص المادة رقم " ٣٠ " من ذات القانون - معدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ - على أن :-



الترخيص بإنشاء صيدلية إلا لصيدلي مرخص له في مزاولة مهنته ..... ولا يجوز للصيدلي أن يكون مالكاً  
شريكاً في آخر من صيدليين (.....)

وتنص المادة " ٧٨ " من ذات القانون على أن :-

( يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة الصيدلانية بدون ترخيص أو حصل على ترخيص بفتح مؤسسة صيدلية بطريق التحايل أو باستعارة اسم صيدلي ، ويعاقب بنفس العقوبة الصيدلي الذي أعار اسمه لهذا الغرض ويحكم بإغلاق المؤسسة موضوع المخالفة وإلغاء الترخيص الممنوع لها )  
ومن حيث أن المادة رقم " ٧ " من قانون نقابة الصيادلة رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ تنص على أن :-

( - من الواجب أن يتخذ في أداء واجباته مهنته ومقتضيات صرفها ، وإن يحلف أمام هيئة تشكل من ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس النقابة اليمينية الآتية :- " اقسام بالله العظيم أن أحسن مخلصاً لرئيسي - وإن أوفيت أمي - إلى الأبد لخدمة الشعب ، ، إن أحافظ على مهنة ، وأنفذ قوانينها واحترم تقاليدها وأدابها " )  
وتنص المادة " ٩ " من ذات القانون على أن :-

( يجب على أعضاء النقابة الامتناع عن كل مزاحمة أو مضاربة أو تجريح ، وكل ما من شأنه أن يمس كرامة المهنة وأدابها ) -  
وتنص المادة رقم " ٤٤ " من ذات القانون على أن :-

( يحاكم أمام الهيئة التأديبية كل من اخل من الأعضاء بأحكام هذا القانون أو بأداب المهنة وتقاليدها ..... أو ارتكب أمورا مذمومة بشرف المهنة أو تحط من قدرها أو أهمل في عمل يتصل بمهنته ) .  
وتنص المادة رقم " ٤٥ " من ذات القانون على أن :-

( تكون العقوبات التأديبية على الوجه الآتي :-

- ١- التنبيه .
- ٢- الإنذار
- ٣- اللوم
- ٤- الغرامة لغاية مائتي جنية على أن تدفع لخزينة النقابة .
- ٥- الوقف لمدة لا تتجاوز سنة .
- ٦- إسقاط العضوية من النقابة .....

ومن حيث أن المادة رقم " ٢ " من لائحة آداب المهنة لنقابة الصيادلة والصادرة بقرار وزير الصحة رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٠  
تنص على أن :-

( على الصيدلي إلا يسئ إلى زملائه سواء بالانتقاص من مكانتهم العلمية أو الأدبية أو بأية وسيلة أخرى ) .  
ومن حيث أن المادة رقم " ٣ " من ذات اللائحة تنص على أن :-

( على الصيدلي الذي يعمل بالمنشآت الصيدلانية المختلفة أيا كان نوعها إلا يزاحم زملاءه بطريقة مباشرة وإن بمقتضى المضاربة ... )

ومن حيث أن المادة رقم " ١٦ " من ذات اللائحة تنص على أن :-  
العضو مسئول عن تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المتعلقة بمزاولة المهنة  
ومن حيث أن المادة رقم " ١٨ " من ذات اللائحة تنص على أن :-



بخالف أحكام هذه اللائحة أو القرارات الصادرة من مجلس النقابة يحال إلى المحاكمات التأديبية وفقاً لأحكام قانون النقابة

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع رغبة منه في الارتقاء بالمهنة والمحافظة على كرامتها وتحسين الخدمة الدوائية ، اوجب الصيدلي عضو النقابة أن يراعي تقاليد المهنة ومقتضيات شرفها وان يكون حريصاً على أداء واجباته وان يكون مسنول عن ذك أحكام القوانين واللوائح المتعلقة بمزاولة المهنة ، ومنها الامتناع عن كل مزاحمة أو مضاربة أو تحريج لزملائه بطريقة شريرة أو غير مباشرة وان يتقيد تماماً بالأسعار المحددة ، وان يمتنع عن كل ما من شأنه أن يمس كرامة المهنة وآدابها وإلا يسئ لزملائه سواء بالانتقاص من مكانتهم العلمية أو الأدبية أو المادية أو بأية وسيلة أخرى ولم يجز له أن يروج لمهنته بأي طريق ، طرق الإعلان والنشر و اوجب عليه أن يمتنع عن استخدام الوسائل غير المشروعة لجلب العملاء ، وكما انه اوجب عليه إتباع سبل معين في راجبة السيطرة من ان يكتب باسم المؤسسة بحده ف ظاهرة باللغه العربيه ، كما انه اشترط فيمن يدير الصيدليه ان يكون صيدلي مضي على تخرجه بينه على الأقل أمضاها في مزاولة المهنة في مؤسسة صيدلية أن يكون صيدلي مضي على تخرجه سنة على الأقل أمضاها في مزاولة المهنة في مؤسسة صيدلية حكومية أو أهلية ، وحظر على مدير الصيدلية أن يدير أكثر من صيدلية ، كما أن المشرع رعاية مئة لأداء الخدمة الدوائية على الوجه الأفضل وتقديراً منه أن مدير الصيدلية قد يحتاج لمن ساونه ، فأجاز للأخير أن يستعين في عمله وتحت مسؤوليته بمساعد صيدلي وأجاز للأخير إدارة الصيدلية في حالة غياب ما لم يكن لها صيدلي آخر ، وأكد على أن مدير المؤسسة الصيدلية مسئول عن مستخدمي المؤسسة من غير الصيدلة فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون ، وحظر منح الترخيص بإنشاء صيدلية إلا لصيدلي مرخص له مزاولة مهنته ، ولم يجز للصيدلي أن يكون مالكا أو شريكاً في أكثر من صيدليتين ، ومن ثم فإن المشرع أوضح الشروط الواجب توافرها فيمن يدير الصيدلية ولم يجز قيام شركات صيدلية ، نظراً لما ينطوي عليه ذلك من تحايل على القانون ويغدو ممثل الشركة هو المدير الفعلي للصيدلية ، وقرر المشرع محاكمة كل من اخل من الأعضاء بأحكام هذا القانون أو بأداب المهنة وتقاليدها أو ارتكب أمورا مخرجة بشرف المهنة أو تحط من قدرها أو أهمل في عمل يتصل بمهنته أمام الهيئة التأديبية لمعاقبته بأحد العقوبات الواردة بالمادة رقم " ٤٥ " من قانون نقابة سالف الذكر .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الدستورية العليا وقضاء المحكمة الإدارية العليا استقر على أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة كشفت عن هدف المشرع من تنظيم مهنة الصيدلة بوصفها مهنة وليست تجارة تستهدف المضاربة والسعي للحصول على الربح ، كما نظر للصيدليات بوصفها مراكز للخدمة العامة فأفسح مجال إنشائها وفتح الباب لزيادة عدد الصيدليات العامة مستهدفاً في المقام الأول صالح الجمهور مستهلك الدواء بتيسير سبل الحصول عليه ، ومراعي توفر الدواء للراغبين فيه في جو بعيد عن المنافسة غير المشروعة في هذه المهنة ذات الطابع المتميز لارتباطها الوثيق بصحة الجمهور وحياة المرضى .

( يراجع في ذلك حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١٠١٠ لسنة ٢٨ ق . دستورية - جلسة ٢٠٠٩/٥/٣ ، وحكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥٣٢٩ لسنة ٤٩ ق . ع - جلسة ٢٠٠٥/٤/٢٣ ) .

ومن حيث أن المحكمة الإدارية العليا استقرت على أن ما يرد بتقرير الاتهام إنما هو ادعاء بارتكاب المتهم للمخالفة التأديبية ، ومن ثم يكون على السلطة التأديبية أن تمحص هذا الأدلة لإحقاق الحق من خلال استجلاء مدى قيام كل دليل كسند على وقوع المخالفة بيقين في ضوء ما يسفر عنه التحقيق من حقائق وما يقدمه المتهم من أوجه دفاع وذلك كله في إطار العمل من الأصل المخالفة بيقين في ضوء ما يسفر عنه التحقيق من حقائق وما يقدمه المتهم من أوجه دفاع وذلك كله في إطار العمل من الأصل





في ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم لسنة ٤٢ ق . ع - جلسة ٣١-٥-١٩٩٧ )

حيث انه من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان التامس التاديبى يتمتع بحرية كاملة في مجال الإثبات ولا يلتزم بطرق معينة التاديبى ان يحدد بكل حرية طرق الإثبات التي يقبلها وأدلة الإثبات التي يرتضيها وفقا لظروف الدعوى المعروضة عليه وللقاضي التاديبى ان يستند إلى ما يرى أهميته وينى عليه اقتناعه وأن يهدر ما يرى التشكك في أمره ويطرحه من حسابه فاقتناع القاضي التاديبى هو سند قضائه دون التقيد بمراعاة استيعاب طرق الإثبات أو أوراقه ، كما أن من المقرر أيضا أن للمحكمة التاديبية الحرية في تكوين عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى وان لها في سبيل ذلك ان تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وان تطرح ما عداها بما لا تظمن إليه ، وانه لا إلزام على المحكمة التاديبية بان تتعقب دفاع المحال في كل وقائعه وجزئياته

ما عداها بما لا تظمن إليه ، وانه لا إلزام على المحكمة التاديبية بان تتعقب دفاع المحال في كل وقائعه وجزئياته

كما جرى قضاء هذه المحكمة على أن حضور المتهم جلسات المحاكمة ليس شرطا لازما للفصل في الدعوى ، يصلح الفصل فيها في غيبته طالما أنها صالحة لذلك ، وكان المتهم قد أعلن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة التي حددت لنظر الدعوى بالوسيلة التي حددها القانون .

يراجع حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٥١٨ - لسنة ٤٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٥/١١/٢٠٠٠ .

١- محمد نبيه إبراهيم يوسف ٢- عمرو محمد شعبان ٣- أحمد محمود ابو الفتوح  
٤- هالة عزيز سليم ٥- محمد عيد عبدالعزيز ٦- أحمد ادريس على محفوظ ٧- مروان محمد محسن حسنى إمام ٨- محمد عابدين محمد احمد  
٩- السيد محمد السعيد مطاوع ١٠- إيناس إبراهيم فايق ١١- سمر هاشم حامد ١٢- نفين توفيق عبد الخالق ١٣- سامح محمد علوان مسل  
قد تم اتهامهم ببيع اسمهم التجاري لصاحب سلسلة صيدليات رشدي ، وباتهام الصيدلي حاتم رشدي السيد اسماعيل (صاحب سلسلة صيدليات رشدي) باستعارة أسماء الصيدلة المذكورين لتمكينه من فتح أكثر من صيدلية ، وبمطالعة الأوراق والمستندات المرفقة تبين أن الأمر ثابت قبلهم من خلال التحريات واللافتات الموجودة اعلى هذه الصيدليات وفواتير الشراء والمرفق صور طيز الاصل من صور هذه اللافتات بالأوراق و عليه فان الهيئة نتيق ويرتاح ضميرها إلى أن الصيدلة المحالين قد ارتكبو المخالفات الواردة بالمادة (٧٨) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ حيث أنهم قامو ببيع اسمهم التجاري لصاحب سلسلة صيدليات رشدي وم أكثر من صيدلية الأمر الذي يضحى معه مسلكهم في هذا الصدد مخالفا لآداب المهنة ، مما يتعين معه التقرير بمجازاتهم على النحو الوارد بالمنطوق .

#### في هذه الأسباب

قررت هيئة التاديب : مجازاة الصيدلة المحالين وهم / حاتم رشدي السيد اسماعيل (صاحب سلسلة صيدليات رشدي) وما الصيدلة ١- محمد نبيه إبراهيم يوسف ٢- عمرو محمد شعبان ٣- أحمد محمود ابو الفتوح ٤- هالة عزيز سليم ٥- محمد عيد عبدالعزيز احمد ادريس على محفوظ ٧- مروان محمد محسن حسنى إمام ٨- محمد عابدين محمد احمد ٩- السيد محمد السعيد مطاوع ١٠- إيناس إبراهيم فايق ١١- سمر هاشم حامد ١٢- نفين توفيق عبد الخالق ١٣- سامح محمد علوان مسل - بإسقاط عضويتهم من النقابة - للمخالف المنسوبة اليهم على النحو الوارد بالأسباب وذلك بالمخالفة لقانون مزاوله مهنة الصيدلة وبالمخالفة لآداب المهنة .

رئيس الهيئة

د/ حسام الدين حمدي عبد العال حريرة

عضو الهيئة

د/ محمد السيد شمحاته العبد

عضو مجلس الدولة

المستشار/ مصطفى عبدالله عامر





تابع بيايه الصيدليه لعاصره التي تحمل لدفتر علي بن عمار حيدليه وشركى وانعاصره لمخاضه القايره

اسم الصيدليه طبقاً للرقعه	المنطقه	العنوان
٤٦- ص. د. وائل عبدالله أحمد	القايره الجديده	محل (١) - عمار (١٣) - التجمع الخامس - اليرسكجاء بطاير
٤٧- ص. د. وائل عبدالله الحديت	القايره الجديده	عمارة ٤٤ - الجمليه السابته - التجمع الثالث
٤٨- ص. د. خالد لبيب	القايره الجديده	قطعه ٣٩ - قريه حدمات التجمع الخامس
٤٩- ص. د. لويس الجديده	القايره الجديده	ميرزا حول محل (١٢) - المنى الثاني - التجمع الخامس
٥٠- ص. د. ربيع أبو بكر	القايره الجديده	محل باب الور الازرق - قطعه ٤٤ - بلوك ٤٤ - حدمات التجمع الاول
٥١- ص. د. ايمانه محمود	القايره الجديده	محل G21 - قطعه (٤٤) - بلوك ٤٤ - حدمات التجمع الاول
٥٢- ص. د. ماهر قطب	القايره الجديده	محل (١٤) - المرز الطين الجنوبيه - حدمات

تم تحرير هذا البيايه تفضيلاً لمصنع المحلوم في الجيوش رقم ٢١٧٧٤ لسنة ١٩٧٧  
 ويندر تحت اوله والخاص باستخراج شريحه من بيريده الشويه الصمغيه عند عدد  
 الصيدليات المتالفه للزخيفه المنصوف لصاحب الصيدليه بوضع لامنه حيدليه وشركى  
 وهذا للعلم واتخاذ اللازم  
 وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

د. ايمانه محمود (رئيسه)  
 د. ماهر قطب (نائبه)

صورة طبق الاصل  
 نقابة صيادلة القايره

